اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 89

26 سبتمبر 2 أكتوبر 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

لوتاه : أزمتنا المالية انتهت ونتوقع أرباحا تتجاوز 900 مليون درهم

يبدو أن شركة نخيل انتقلت وبشكل مفاجئ من التعثر إلى تحقيق أرباح تقدر بنحو مليار درهم، بينما تتوقع الشركة أن تحقق أرباحا أكبر للعام الحالي. ويرى الرجل الأول في الشركة أن أزمة شركة نخيل المالية أصبحت من المنسيات وأن الشركة تمكنت من تحقيق هذه الأرباح بشكل رئيس من خلال التحصيلات المالية وتقليل تكاليف المشاريع والتكاليف الإدارية، مشيرا إلى أن نخيل بدأت في تطوير ستة مشاريع في دبي بمئات الملايين، متوقعا أن تنجز كل تلك المشاريع في مدة لن تتجاوز منتصف 2013. وتوقع علي راشد لوتاه، رئيس مجلس إدارة نخيل أن تحقق الشركة نموا في الأرباح الصافية خلال العام الحالي لتتجاوز 900 مليون درهم، مع تحسن الإيرادات جراء المضي في تسليم مشاريع، مضيفا أن الأرباح التي حققتها الشركة في نهاية السنة المالية 2010 والتي بلغت 860 مليون درهم كانت بفضل عدة عوامل من أهمها التحكم في المصاريف الإدارية وزيادة الدخول وإعادة تقييم المشاريع ومفاوضات المقاولين، لافتا إلى أن المصادر الرئيسية للأرباح العام الماضي كان مصدرها التحصيلات وتقليل تكاليف المشاريع والتكاليف الإدارية. وفي حديثه أكد لوتاه أن الأزمة التي كانت تعانيها نخيل انتهت ونسيناها وأصبحت وراء ظهورنا، وليس هناك أي تداعيات لهذه الأزمة اليوم، فنحن وقعنا على إعادة هيكلة الديون وانتهينا وملتزمون بتعهداتنا، ومقاولونا ملتزمون أيضا مضيفا أنه بالنسبة لنخيل هناك تحسن وليس هناك تعثر في مدفوعات زبائننا.. والأمور جيدة. وأكد لوتاه أن مبلغ الدعم الحكومي الذي رصدته حكومة دبي كاف جدا مستبعدا حاجة الشركة للمزيد من الدعم الحكومي، خاصة في ظل تحسن التدفقات النقدية ونمو الإيرادات والأرباح. وبموجب خطة إعادة هيكلة شركة نخيل التزمت حكومة دبي ممثلة بصندوق دبي للدعم المالي بتقديم مبلغ 8 مليارات دولار لنخيل لتمويل عملياتها وسداد التزاماتها على أن يتم تحويل ما قيمته 1.2 مليار دولار من الديون المستحقة للصندوق إلى أسهم في الشركة. ,في يوليو الماضي، تمكنت نخيل العقارية من الخروج من وسط دوامة أزمة الديون في الإمارة بعد أن نجحت في الحصول على موافقة كل الدائنين الماليين لإعادة جدولة ديون تبلغ قيمتها 2.2 مليار دولار، وموافقة 100% من البنوك الدائنة على مسودات الاتفاقيات النهائية للعرض الذي تقدمت به الشركة يتضمن جدولة الديون خلال 5 سنوات.

المصدر: الشرق الأوسط

تعليق

كانت شركة "نخيل" العقارية الاماراتية قد اعلنت وبشكل رسمي إغلاق ملف الديون التجارية والمالية للشركة، وبدء تطبيق خطة إعادة الهيكلة التي تنتهي في عام 2016، بعدما وافق عليها الدائنون. واعتبر رئيس مجلس إدارة نخيل العقارية علي راشد لوتاه ، أن موافقة دائني الشركة على خطة إعادة الهيكلة تجسد ثقة مجتمع المال والأعمال العالمي بمتانة اقتصاد الإمارات، ووفاء دبي بالتزاماتها، ومقدرتها الفائقة على قلب التحديات إلى فرص.ونقل عن لوتاه ان الشركة تلقت دعما من صندوق الدعم الحكومي في دبي ، تفوق قيمته 30 مليار درهم تستخدم في دعم عملية اعادة الهيكلة، مؤكدا ان هذا الدعم هو العامل الرئيسي لنجاح نخيل في غلق ملف الديون، تطبيقا لخطة إعادة الهيكلة، التي يؤذن انتهاؤها بانتقال ملكية الشركة إلى الحكومة. ويتطلب تطبيق الجانب الأبرز في خطة إعادة الهيكلة سداد " نخيل" التزامات مالية تقدر بـ 38 مليار درهم، منها ما يجب سداده على مدى 5 سنوات ، ويبلغ 15.5 مليار درهم ، للمقاولين والموردين والبنوك المقرضة ، ويشمل سندات بقيمة 4.8 مليارات درهم بفوائدها، وقروض بقيمة 8 مليارات درهم بفوائدها. وفي الاطار ذاته ، أعلن لوتاه ان "نخيل" ستصدر سندات الدائنين بفائدة 10 بالمائة سنويا حتى 2016، بقيمة 4.8 مليار درهم على مرحلتين، الأولى بقيمة 3.8 مليارات درهم، وستودع في حسابات الدائنين خلال أيام معدودة، تليها المرحلة الثانية من الإصدار بقيمة مليار درهم. وسيجري إدراج تلك السندات في بورصة " ناسداك دبي " وسوق " يورو كلير" بداية 2012، وهو العام الذي سيشهد إنجاز الشركة 9 مشروعات عقارية، تتضمن تسليم 8 آلاف وحدة سكنية.

الدولية

الولايات المتحدة تدرس بيع ممتلكات لتوفير السيولة وسد العجز في الميزانية
صفحة 02 ◄

تحسن نشاط المصانع الصينية وتعافي طلبيات التصدير
صفحة 03 ◄

الاقليمية

قطر القابضة تستثمر مليار دولار في يوروبيان جولدفيلدز
صفحة 04 ◄

السعوديون يعززون استثماراتهم في مصر بافتتاح 120 شركة برأسمال 1.3 مليار دولار
صفحة 04 ◄

المحلية

«المركزي» ينوع استثماراته بأوراق عالية الأمان
صفحة 05 ◄

22 مليار درهم خسائر الأسهم المحلية خلال الربع الثالث
صفحة 06 ◄

المقال الأسبوعي

النفقات العامة : مفهوم و أبعاد إعادة الهيكلة
صفحة 07 ◄

المؤشرات الأمريكية تنهي تعاملات الربع الثالث بأسوأ أداء لها منذ الأزمة العالمية عام 2008

أنهت المؤشرات الأمريكية تعاملات الأسبوع الماضي على تراجع في ظل استمرار ارتفاع حدة التذبذب إلي كانت سمة مميزة للربع الثالث نظرا لبقاء القلق ماثلا من تباطؤ النمو الإقتصادي، حيث شهدت ساعة التداول الأخيرة زيادة في التذبذب والتراجع أيضا . وأغلق مؤشر "داو جونز" الصناعي على تراجع ناهز 241 نقطة أو 2.15% إلى مستوى 10913 نقطة، في حين واصل سلسلة تراجعه للشهر الخامس على التوالي بنسبة هبوط بلغت 6% خلال سبتمبر، بينما أنهى الربع الثالث على تراجع بنسبة 12% ليكون الأداء الأسوأ له من عام 2009. أما مؤشر بورصة "ناسداك" فتراجع 2.65% إلى مستوى 2415 نقطة خلال تعاملات اليوم، بينما هبط 6.4% خلال الشهر، وبنسبة 12.9% خلال الربع الثاني في أكبر تراجع فصلي منذ الربع الرابع عام 2008. وفيما يخص مؤشر "اس اند بي 500" الأوسع نطاقا فتراجع اليوم 2.5% إلى مستوى 1131 نقطة، وفقد 7.2% خلال سبتمبر، بينما ناهزت خسائره الفصلية 14.3% لتكون الأسوأ منذ الربع الأخير من عام 2008. وقد ساهم ارتفاع الدولار في زيادة الضغط على مؤشرات الأسهم خلال تعاملات اليوم حيث ارتفع أمام اليورو بحوالي 1.4% إلى أعلى مستوياته في خمس جلسات قرب مستوى 1.34، في الوقت الذي قاربت فيه مكاسب مؤشر "دولار اندكس" خلال الربع الثالث من 5.8%. وقد ارتفع الطلب على الدولار مع الين الياباني خلال الفترة الأخيرة تزامنا مع تخارج المستثمرين من الأصول الخطرة، في الوقت الذي تراجع فيه الدولار تقريبا بحوالي 4.4% أمام الين خلال الربع الثالث.

المصدر: : أرقام

الولايات المتحدة تدرس بيع ممتلكات لتوفير السيولة وسد العجز في الميزانية

تفكر الحكومة الأمريكية الفيدرالية في طريقة جديدة لخفض العجز في الميزانية ببيع ممتلكات منها جزيرة ودار قضاء ومبان وأراض وحتى موجات تستخدم للبث التلفزيوني. ووفقا لتقرير نشرته صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية تتضمن قائمة المبيعات جزيرة بلام بولاية نيو جيرسي المتفرعة من نورث فورك في لونغ آيلاند التي بدأت الحكومة تروج لها بالفعل بقولها إنها "شاطئ رملي على مساحة 840 فدانا يطل على مناظر رائعة وميناء". وكانت الجزيرة مقرا لمركز أمراض الحيوانات التابع للحكومة الفيدرالية، والذي ربما يحتاج إلى "معالجة تتضمن خطر العدوى" مما يجعله بحاجة إلى الكثير من العمل. ويؤيد الكثير من المحافظين ومنهم رئيس لجنة الميزانية في مجلس النواب، وخبراء الميزانية في معهد "كاتو" للدراسات الإستراتيجية فكرة تقليص ممتلكات الحكومة من خلال بيع أجزاء منها. ورحب ديمقراطيون بفكرة تحقيق عائدات من دون معاناة. ولم يتضح بعد ما إذا كان الكونغرس سيقر أي مشروع قانون بهذا الشأن في هذه الأجواء الحالية. ويقول جيف دينهام، النائب عن ولاية كاليفورنيا: "إنه أمر يمكن للحزبين التوافق عليه".ويمكن أن يجمع البيت الأبيض 22 مليار دولار خلال العشر سنوات المقبلة رغم وجود الكثير من الشكوك في إمكانية جمع الحكومة مبلغ يقترب من هذا الرقم. يمكن الحصول على أكثر من 80% من هذا الرقم من البيع في مزاد موجات بث تستخدم حاليا في بث ما تعتقد إدارة أوبانا أنه من الأفضل بثه لا سلكيا. ويؤيد كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، فضلا عن لجنة الاتصالات الفيدرالية، فكرة هذه الخطة التي تكمن في استعادة وبيع الأصول الحكومية التي تم التخلي عنها في الماضي. لكن يمكن أن تقابل هذه الفكرة بمعارضة حقيقية من هيئات البث والذين يمثلون جماعات ضغط قوية. ويمكن الحصول على الأربعة مليارات الأخرى من بيع مبان وعقارات. وقد باع كل من البنتاغون وهيئة البريد مباني تابعة لهما وحصلا على نقود. كذلك تم الحصول على 1.5 مليار دولار خلال العشرين عاما الماضية بفضل بيع 350 مبنى مغلقا تابعا للجيش بحسب مكتب الميزانية في الكونغرس.

المصدر: : العربية.نت

الاتحاد الأوروبي يصدر سندات بقيمة 1.1 مليار يورو لايرلندا والبرتغال

قال الاتحاد الأوروبي انه باع سندات لأجل سبع سنوات بقيمة 1.1 مليار يورو وهو ثالث إصدار هذا الشهر لمساعدة أيرلندا والبرتغال المثقلتين بالديون. ونفذت المفوضية الأوروبية هذه العملية في إطار آلية الاستقرار المالي الأوروبية وستغطي قرضا بقيمة 500 مليون يورو لايرلندا و600 مليون يورو للبرتغال. وبلغت طلبات الاكتتاب 1.6 مليار يورو متجاوزة المعروض. وتم إصدار السندات يوم الخميس بعائد 2.375 بالمائة. وذكرت المفوضية في بيان أن أكثر من ثلث الطلب جاء من مشترين من آسيا. وحصلت أيرلندا والبرتغال على حزم إنقاذ لمساعدتهما على التعامل مع ديون ثقيلة في أعقاب الأزمة المالية في 2008 والمشكلات التي ترتبت عليها في منطقة اليورو. وتحصل الدولتان على قروض من آلية الاستقرار المالي الأوروبية وصندوق الإنقاذ التابع للاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وقالت المفوضية الأوروبية في بيان "في الفترة المتبقية من 2011 .. يعتزم الاتحاد الأوروبي طرح إصدار أخر من السندات بالحجم القياسي."

المصدر: : رويترز

90 % من الأمريكيين يرون الاقتصاد بحالة مزرية

ثلاث سنوات على الأزمة المالية التي دفعت بالولايات المتحدة إلى ركود عميق، يعتقد عدد كبير جدا من الأميركيين، (نحو 90 في المائة منهم،) أن اقتصاد بلادهم لا يزال في حال سيئة. وفي استطلاع جديد للرأي أجرته شبكة CNNبالتعاون مع مؤسسة "أو آر سي،" يعتقد 90 في المائة من الشعب الأمريكي أن الأوضاع الاقتصادية لا تزال سيئة، وهي أعلى نسبة منذ تولي الرئيس باراك أوباما السلطة. والنظرة المتشائمة المستمرة، تشير إلى أن الأمريكيين يشعرون بالصعوبات الجمة، فنسبة البطالة عند 9.1 في المائة، والنمو الاقتصادي لا يكاد يتعافى، وسوق الإسكان لا تزال كسيحة. وعندما سئل المشاركون في الاستطلاع عن الإدارة الأمريكية المسئولة عن الأوضاع، أجاب 52 في المائة منهم إن اللوم يقع على الإدارة الجمهورية السابقة برئاسة جورج بوش، بينما رأى 32 في المائة منهم أن السبب هو أوباما والديمقراطيين. وفي مواجهة تدني شعبيته وانتقادات الجمهوريين وحملة إعادة انتخابه، تحدى أوباما الكونغرس الأمريكي قبل نحو أسبوعين لوضع مصلحة البلاد فوق مصلحة السياسية، من أجل تمرير خطة ضخمة للوظائف. وقدم أوباما الخطة التي تتكلف 447 مليار دولار، وتتضمن تخفيضات ضريبية وإنفاقا جديدا لإنعاش سوق العمل الراكدة، ومواجهة البطالة التي وصلت معدلاتها 9.1 في المائة. وأمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونغرس قال أوباما "إن شعب هذا البلد يعمل بجد لتلبية مسؤولياته، والليلة السؤال هو ما إذا كنا سنلبي مسؤولياتنا.. السؤال هو ما إذا كان يمكننا التوقف عن السيرك السياسي والقيام بشيء لمساعدة الاقتصاد." وقال أوباما إن خطته الجديدة ستخفض الضرائب على العمال ورجال الأعمال وستوظف أعدادا أكبر في مجالي الإنشاءات والتعليم من خلال مشروعات للبنية التحتية. وأضاف الرئيس الأمريكي "لا ينبغي أن يكون هناك شيء مثير للجدل بشأن هذا التشريع.. كل شيء هنا هو نوع من الاقتراح وهذا ما كان يدعمه الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء بما في ذلك العديد من الذين يجلسون هنا هذه الليلة."

المصدر: : رويترز

انخفاض كبير لطلبات إعانات البطالة الأمريكية الأسبوع الماضي

تراجعت الطلبات الجديدة للحصول على إعانات البطالة الأمريكية الأسبوع الماضي بشدة إلى أقل مستوى منذ أبريل بالرغم من أن مسئول في وزارة العمل قال إن مسئولي الإحصاء الحكوميين يواجهون مشكلات في تعديل البيانات موسميا. وقالت وزارة العمل إن طلبات الحصول على إعانات البطالة انخفضت 37 ألفا لتصل إلى رقم معدل موسميا عند 391 ألف طلب في الأسبوع المنتهي يوم 24 سبتمبر أيلول من رقم 428 ألفا المعدل بالزيادة في الأسبوع السابق. وكان محللون استطلعت آراءهم توقعوا أن تصل الطلبات الجديدة إلى 420 ألف طلب الأسبوع الماضي.

المصدر: : رويترز

تحسن نشاط المصانع الصينية وتعافي طلبيات التصدير

تحسن نشاط المصانع الصينية في سبتمبر أيلول للشهر الثاني على التوالي وتعززت طلبيات التصدير مما يبعث على الاطمئنان بأن ثاني أكبر اقتصاد في العالم يستطيع اجتياز الاضطراب الاقتصادي العالمي. وأظهر مؤشر مديري المشتريات الرسمي انحسار الضغوط التضخمية قليلا لكن بما لا يكفي على الأرجح كي تهدأ بكين في معركتها ضد ارتفاع الأسعار. وزاد مؤشر مديري المشتريات الصيني إلى 51.2 من 50.9 في أغسطس لينسجم بدرجة كبيرة مع متوسط توقعات بلغ 51.3 . وانتعش مؤشر طلبيات التصدير الجديدة إلى 50.9 من 48.3 في أغسطس عندما سجل أدنى مستوى في 28 شهرا. ومستوى الخمسين نقطة هو الحد الفاصل بين النمو والانكماش. وليست الصين بمعزل عن التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا أكبر سوقين لصادراتها. لكن طلبا محليا قويا ونمو الصادرات الأسيوية يقدمان بعض الحماية

المصدر: : رويترز

قطر القابضة تستثمر مليار دولار في يوروبيان جولدفيلدز

قال الرئيس التنفيذي لصندوق الثروة السيادية قطر القابضة إن الشركة ستستثمر مليار دولار في يوروبيان جولدفيلدز منها 600 مليون دولار لتمويل العمليات في اليونان حيث تملك الشركة التي مقرها لندن ترخيصاً لاستخراج الذهب. وقال الرئيس التنفيذي أحمد السيد عقب اجتماع بين مسئولين يونانيين وقطريين في أثينا إن قطر القابضة ستشتري حصة عشرة بالمائة في يوروبيان جولدفيلدز من شركة البناء اليونانية آلاكتور وستملك خياراً لشراء خمسة بالمائة أخرى. وأبلغ الصحفيين قائلاً "إجمالاً سنستثمر في الشركة نحو مليار دولار".

المصدر: : رويترز

مؤشرها الرئيسي تراجع بنسبة 42%: البورصة المصرية تخسر 31 مليار دولار منذ بداية 2011

أعلنت البورصة المصرية أنها خسرت منذ كانون الثاني/يناير إثر اندلاع الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بنظام الرئيس حسني مبارك ما مجموعه 31 مليار دولار، أي ما يوازي 42% من قيمتها. وقالت البورصة إن مؤشرها الرئيسي تراجع بنسبة 42% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2011 ليهبط بذلك إلى أدنى مستوى له منذ 30 شهرا. واضطرت بورصة القاهرة إلى تعليق نشاطها في 27 يناير بعد يومين من اندلاع الاحتجاجات الشعبية. وظلت البورصة مقفلة لحوالى شهرين ولكنها ومنذ استأنفت العمل فهي تعاني من ضعف في مواجهة الحركات الاحتجاجية المستمرة والإضرابات المتتالية في سائر أنحاء البلاد. من جهة ثانية، تطلق البورصة المصرية يوم الأحد المقبل مؤشراً سعرياً جديداً باسم "إي جي إكس 20" يضم أنشط 20 شركة من حيث السيولة والنشاط ويحدد رأس المال السوقي المرجح وفقا للأسهم حرة التداول ووزن كل شركة داخل المؤشر. وأوضحت البورصة أن المؤشر يتميز بأنه محدد الأوزان حيث تتضمن قواعده حدا أقصى لوزن كل شركة داخل المؤشر مقداره 10% عند المراجعة الربع سنوية للأوزان للحد من سيطرة عدد محدود من الشركات على حركة المؤشر في مجمله وهو ما يتفق مع القواعد الاستثمارية لصناديق الاستثمار المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون 95 لسنة 1992.

المصدر: : العربية.نت

السعوديون يعززون استثماراتهم في مصر بافتتاح 120 شركة برأسمال 1.3 مليار دولار

تصدرت السعودية قائمة الدول العربية المستثمرة في السوق المصرية في فترة ما بعد ثورة 25 يناير/كانون الأول، ليصل إجمالي عدد الشركات السعودية التي تأسست في مصر نحو 120 شركة برؤوس أموال بلغت نحو 1.31 مليار دولار، وذلك من أصل 3.25 مليارات دولار هي إجمالي رؤوس أموال الشركات الخليجية المؤسسة في مصر، في الفترة من 25 يناير من العام الجاري وحتى منتصف سبتمبر الماضي. وقالت الهيئة العامة المصرية للاستثمار والمناطق الحرة، في تقرير نشرته صحيفة "الوطن" السعودية، إن 3 دول خليجية سيطرت على عمليات تأسيس الشركات والتوسعات في مصر في تلك الفترة، وجاءت السعودية في مقدمتها ثم الإمارات في المركز الثاني وقطر ثالثاً ثم الكويت في المركز الرابع، والبحرين في الخامس، بينما حلت عُمان في المركز الأخير عبر تأسيس 200 شركة بلغ إجمالي رؤوس أموالها نحو 3.25 مليارات دولار. وأضاف التقرير أن 22 شركة سعودية جديدة في قطاع الإنشاءات تأسست في مصر بعد الثورة برؤوس أموال بلغت نحو 509.62 ملايين دولار، فيما تأسست نحو 13 شركة في قطاع الصناعة برؤوس أموال بلغت 508.46 ملايين دولار. وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية بعدد شركات بلغ 18 شركة بلغت رؤوس أموالها نحو 1.172 مليار دولار، ثم قطر في المركز الثالث بإجمالي 4 شركات بلغت رؤوس أموالها نحو 379.07 مليون دولار. وحلت الكويت رابعاً بـ31 شركة برؤوس أموال 312.91 مليون دولار، ثم البحرين في المركز الخامس بـ3 شركات وصلت رؤوس أموالها إلى 156.04 مليون دولار، وجاءت عُمان في المركز الأخير من خلال تأسيس شركتين بلغ إجمالي رأس المال فيهما نحو 4.56 ملايين دولار.

المصدر: : العربية.نت

المحافظ الائتمانية للبنوك السعودية ترتفع إلى 223 مليار دولار وتوقعات بنموها 12% في 2011

تصدرت البنوك السعودية نظيرتها الخليجية بحجم نمو محافظها الائتمانية منذ بداية العام الحالي بحوالي 16 مليار دولار من مجمل 28 مليار دولار حجم نمو المحافظ الائتمانية للبنوك الخليجية. وبلغ حجم المحافظ الائتمانية للبنوك السعودية 223 مليار دولار أميركي نهاية أغسطس 2011 وهي ثاني أكبر محفظة بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد البنوك الإماراتية التي بلغت محفظتها الائتمانية حوالي 266 مليار دولار أميركي والتي تشكل حالياً حوالي 36 % من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنوك الخليجية. وبعد نمو قارب الصفر في عام 2009، بدأت حركة الائتمان في السعودية بالصعود لتصل إلى 5.7% خلال عام 2010 و8 % منذ بداية العام الحالي، حيث من المتوقع أن تسجل 12 % خلال عام 2011, وفقا لادارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية. وتعليقا على ذلك قال ل "الرياض " المستشار الاقتصادي الدكتور عبد الله باعشن إن نمو حجم الإقراض لدى البنوك السعودية هو أمر يعزز من إيرادات وأرباح المصارف المحلية والذي يتجه حاليا نحو إقراض الأفراد أو الإقراض الاستهلاكي بشكل اكبر عن الإقراض الاستثماري للقطاع الخاص.

المصدر: : الرياض

«المركزي» ينوع استثماراته بأوراق عالية الأمان

أكد المصرف المركزي أن سياسة تنويع محفظة الاستثمار في أوراق مالية ذات درجة عالية من الأمان والسيولة عوضا عن الودائع لدى البنوك الأجنبية التي قد تواجه بعض المخاطر كانت وراء ارتفاع موجودات المصرف المركزي بمقدار 6 مليارات درهم خلال النصف الأول من العام الحالي. وكشف المصرف عن أن البنوك العاملة في الدولة لم تستخدم بعض التسهيلات التي وفرها لها المصرف المركزي خلال الربع الثاني من العام الحالي مرجعا ذلك إلى تحسن وضع السيولة لديها. وذكر تقرير حديث للمصرف المركزي أنه على سبيل المثال لم تستخدم البنوك شهادات الإيداع المصدرة من قبل المصرف المركزي التي بحوزتها كضمان في نافذه التمويل بالدولار لذلك بقي إقراض المصرف المركزي للبنوك مقابل ضمان شهادات الإيداع في نافذة التمويل بالدولار الأمريكي في مستوى الصفر خلال الشهور الستة الأولى من العام الحالي. وأضاف التقرير أن البنوك لم تستعمل بشكل ملحوظ خلال الربعين الأول والثاني لعام 2011 تسهيلات المقايضة درهم - دولار أمريكي رغم توفرها ابتداء من شهر ديسمبر عام 2008 لكافة البنوك العاملة في الدولة وبغض النظر عما إذا كان لديها عجز أم لا في صافي مركزها بالدرهم . وأشار التقرير إلى أن المصرف عمل منذ بداية الأزمة المالية العالمية عام 2008 على مساعدة البنوك الوطنية في مواجهة تداعياتها السلبية وقدم تسهيلات لدعم السيولة لدى البنوك بما في ذلك تسهيلات تم منحها بالتعاون مع وزارة المالية وتسهيلات الخصم لأدوات الدين المالية المؤهلة التي بحوزة البنوك. كما اتخذ المصرف المركزي قرارات للتوسع في تسهيلات مقايضة الدولار بالدرهم وتخفيض سعر الفائدة على إعادة شراء البنوك شهادت الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي "الريبو".

المصدر: : البيان

دائرة أراضي دبي تبدأ تطبيق " قانون حماية المستثمر " خلال شهرين

كشفت رئيسة مركز تشجيع وإدارة الاستثمار العقاري بدائرة الأراضي والأملاك في دبي، أن تطبيق قانون حماية المستثمر العقاري سيكون خلال شهرين، بعد الانتهاء من اللائحة التنفيذية للقانون خلال الفترة نفسها. وأشارت إلى أن «هناك لجنة مشكلة لإعداد اللائحة النهائية تعمل بشكل منتظم ومتواصل للانتهاء منها خلال الفترة المتبقية قبل التطبيق، التي تأتي ضمن برامج الدائرة والخطط والمبادرات الجديدة التي تهدف إلى تنظيم السوق العقارية، وحفظ الحقوق العقارية، وتشجيع الاستثمار العقاري، وضمان نموه وازدهاره، وحماية حقوق المستثمرين». وأوضحت أن «تطبيق قانون حماية المستثمر يهدف إلى تشجيع وإدارة الاستثمار العقاري في الإمارة، ويعد الأول من نوعه على مستوى الدولة»، مشيرة إلى أن «بنود هذا القانون ستساعد السوق العقارية على تحقيق نقلة نوعية، الأمر الذي يرمي إلى تحقيق تنمية شاملة وتنظيم نوعي للبيئة الاستثمارية المتصلة بالقطاع العقاري». وأشارت إلى أن «المكتب يجري دراسات متخصصة في التخطيط العقاري، وسيوظف نتائجها لتوجيه الاستثمار وإدارته»، لافتة إلى أن «القانون يتضمن العديد من البنود التي تسعى إلى إيجاد بيئة استثمارية آمنة ومنظمة، من أهمها فرض عقوبات مالية على المطورين في حال تأخرهم عن تسليم العقار (استناداً إلى موعد العقد المبرم)، كما سيمنح القانون المشتري حق إلغاء عقد الشراء في حالات محددة، فضلاً عن تنظيم البيع على الخريطة الذي انتشر في السابق».

المصدر: : الإمارات اليوم

طيران الإمارات ثاني أكبر ناقلة للشحن في العالم

احتلت شركة طيران الإمارات المرتبة الثانية عالميا من حيث حركة الشحن الجوي، لتنقل 1777 طنا في العام 2010 على المستوى العالمي، في قائمة ضمت خمسين شركة طيران نشرتها مجلة «إير كارجو وورلد». وجاء في المركز الأول شركة فيديكس للشحن كبرى الشركات اللوجستية في العالم حيث نقلت 1965 طنا، على المستوى العالمي. وفي هذا الصدد قال رام مينون، نائب رئيس أول دائرة الشحن في طيران الإمارات، أن المسؤولية البيئية هي في صميم ثقافته المؤسساتية. مؤكدا على أن التركيز الآن ينصب على تحويلها إلى مؤسسة ذات فاعلية بيئية، وتنمية العمل بحيث يصبح مستداما اقتصاديا، مع الاستخدام الأقل للمصادر، وخلق الحد الأدنى من الفضلات والتلوث. وأضاف أن التزام طيران الإمارات بالفعالية البيئية تعني استثمارات بملايين الدولارات في أحدث تكنولوجيا فاعلة بيئيا، في محركات الطائرات والمعدات الأرضية. وأشار إلى أن الكوارث الطبيعية الأخيرة أثرت في سلسلة التوريد- مضيفا أن قطاعات معينة، مثل سلع التكنولوجيا المتقدمة. كما أن الأحداث التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط أثرت في عمليات الشحن.

المصدر: : البيان

2 أكتوبر 2011

22 مليار درهم خسائر الأسهم المحلية خلال الربع الثالث

تكبدت الأسهم المحلية بنهاية تداولات الربع الثالث من العام الحالي أمس خسائر بقيمة 22 مليار درهم منها 12,5 مليار درهم خلال شهر سبتمبر الحالي، جراء تراجع المؤشر العام لسوق الإمارات المالي بنسبة 5,8% مقارنة بارتفاع نسبته 8,7% خلال الربع الثالث من العام الماضي. وجاء تراجع الأسواق المحلية محصلة انخفاض في مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال الربع الثالث بنسبة 6,3%، منها 3,1% في شهر سبتمبر وسوق دبي المالي بنسبة 5,6% منها 4% خلال شهر سبتمبر. وتعرضت الأسهم المحلية طيلة شهر سبتمبر إلى موجة بيع مكثفة، قادتها صناديق الاستثمار الأجنبية التي حاولت بيع جزء من أصولها في الأسواق المحلية، لتعويض خسائرها في الأسواق الدولية التي سجلت هبوطاً حاداً طيلة الشهر الحالي. وباستثناء البورصة القطرية التي سجلت ارتفاعاً وحيداً في الربع الثالث بنسبة 0,38%، تعرضت جميع الأسواق الخليجية إلى موجة هبوط، ومنيت بورصة البحرين بأكبر الخسائر الفصلية بنسبة 11,6%، ولا تزال الأسوأ أداء خليجياً منذ مطلع العام بانخفاض نسبته 18,6%. وسجل السوق السعودي ثاني أكبر الانخفاضات في الربع الثالث بنسبة 7% وبورصة الكويت 6% وسوق مسقط 5,3%.

المصدر: : الاتحاد

مفهوم و أبعاد إعادة الهيكلة

تعرف إعادة الهيكلة بأنها عملية تغيير مدروسة للعلاقات الرسمية بين المكونات التنظيمية، ويقصد بذلك مجموعة الاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات التي تضعها الإدارة لتخفيض التكاليف وتحسين كفاءة الأداء، واعتبار تخفيض العمالة وإدارة العمالة الفائضة أحد مراحل تحقيق هذه الأهداف. كما يعتبرها المختصون جزءاً متمماً لإعادة التأهيل وأن المفهومين شيء واحد، فبينما تركز إعادة التأهيل على تحسين وتطوير الظروف والإمكانيات الداخلية للمنظمة، فإن إعادة الهيكلة قد تتضمن قرارات فصل بعض الوحدات أو تصفية بعضها أو دمج بعضها. كما تعرف إعادة الهيكلة على أنها مجموعة الأنشطة والعمليات التي تصمم لزيادة كفاءة التنظيم ورفع وتحسين القدرة التنافسية للمنظمة عند طريق تقليل عدد العاملين. كما يطلق على إعادة الهيكلة تقليص الحجم أو تصحيح الحجم أو تقليل المستويات بتقليل حجم المؤسسة من حيث عدد العاملين أو عدد الأقسام والوحدات وعدد المستويات في الهيكل التنظيمي بالمؤسسة، والغرض من وراء ذلك تحسين كل من الكفاءة والفاعلية، وينصب الاهتمام الأساسي لإعادة الهيكلة على مصلحة حملة الأسهم وليس مصلحة العاملين، وذلك من خلال تخفيض التكلفة بالنسبة لبعض المؤسسات الشديدة البيروقراطية، حيث نستطيع إعادة الهيكلة أن تنقذهم من المنافسة العالمية والانهيار. وتتوقف عملية إعادة الهيكلة على طبيعة وحجم المشاكل التي تواجهها المنظمة، فقد تكون المنظمة صالحة من النواحي التكنولوجية والمالية والتنظيمية في الوقت الذي تعاني فيه من خلل في الموارد البشرية نتيجة اختلالات هيكلة العمالة بها.

أسباب إعادة الهيكلة: مشكلة العمالة الفائضة المترتبة على السياسات السابقة.التطور التكنولوجي وإحلال التكنولوجيا المتقدمة محل التكنولوجيا المستخدمة.ظروف الركود.التخصيص.عندما تفشل المؤسسة في تحقيق أهدافها على مر الزمن بالرغم من تمتعها بقدرة متميزة.عندما تعد لمؤسسة من المنافسين الضعفاء في صناعة ما.عندما تعاني المؤسسة من انعدام الكفاءة وانخفاض الربحية وتدهور معنويات العاملين الضغط من قبل أصحاب الأسهم لتحسين الأداء.عندما تفشل المؤسسة في الاستفادة من الفرص الخارجية وتقليل التهديدات الخارجية إلى أدنى حد، والاستفادة من نقاط القوة الداخلية والتغلب على نقاط الضعف الداخلية على مر الزمن.عندما تنمو المؤسسة بسرعة كبيرة مما يستدعي ضرورة إعادة الهيكلة الداخلية للمؤسسة.

أهمية إعادة الهيكلة للشركات: حتى تكون إعادة الهيكلة فاعلة، فإنه لا يجب أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية ولكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الادارية حتى يتلازم الاثنان معاً في تحقيق نتائج فاعلة للتغلب على الخلل المالي.

أنواع إعادة الهيكلة "إعادة تقييم الأصول: إعادة تقييم الأصول جميعها أو بعضها بما يعكس قيمتها السوقية، حيث أن زيادة هذه القيمة عن القيمة الدفترية يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية، الأمر الذى يتيح للمنظمة مجالاً أوسع للاقتراض.

إعادة هيكلة الديون: يساعد المنظمة في أن تتفاهم مع دائنيها على أحد أو بعض هذه الأمور:تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل، مما يتيح للمنظمة فترة أطول لاستثمار هذه الديون. وقف سداد أقساط الدين مؤقتاً أو إعطاء فترة سماح جديدة ويساعد ذلك فى وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتاً لحين تحسن الأحوال. خفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة. مبادلة المديونية بالملكية: فى هذه الحالة يتم تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال الشركة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون، وهذا يتوقف على مدى تفهم وتقبل الدائن لهذا الاقتراح، وكذلك الملاك حيث سيكون للملاك الجدد تأثير مباشر على إدارة الشركة والتصويت والانتخاب.

زيادة رأس المال: وتلجأ الشركة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة وعلى الأخص إذا كانت المنظمة أو هذه الشركة تستطيع تحقيق أرباح مستقبلا في ضوء توفير السيولة، وذلك عن طريق زيادة رأس مال الشركة بإصدارات سهمية جديدة، ولكن يواجه هذا البديل بعض الانتقادات منها: لا يصلح هذا الحل إلا في حالات الفشل المالي أو التعثر المؤقت. لا تجد الأسهم الجديدة إقبالاً من قبل المساهمين لخوفهم من حالة الشركة وظروفها المستقبلية. إن حملة الأسهم يمثلون قيداً جديداً على الإدارة يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج بالشركة من ظروفها الحالية.

زيادة التدفقات النقدية الداخلة: يمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من الاستراتيجيات أو التصرفات المطلوبة التي تؤثر إيجاباً

على النقدية الداخلة، ومن ذلك (على سبيل المثال): زيادة المبيعات لزيادة إيرادات الشركة. تغيير استراتيجيات التحصيل لديون الشركة ومنح بعض خصومات تعجيل الدفع. التخلص من المخزون الراكد كالبيع بالمزاد أو بالقسط أو مبادلته بآخر تحتاج إليه المنظمة. بيع الأصول قليلة أو منعدمة القيمة كالخردة والعادم والتالف والمعيب. بيع وإعادة استئجار بعض الأصول غير الرئيسية (الثانوية).

خفض التدفقات النقدية الخارجة: تستطيع المنظمة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضها للتغلب على بعض الصعوبات المالية. ومن الوسائل الممكن استخدامها في ذلك: الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين.التفاوض مع الموردين للمواد الخام والأجزاء على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم. الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين. ترشيد بنود الانفاق المباشر وغير المباشر.تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل. خفض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفورى بدلاً من الشراء المقدم، ومحاولة البحث عن مواد بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية.

إعادة الهيكلة الإدارية: تعتبر إعادة الهيكلة الإدارية جزء متمم لإعادة الهيكلة المالية، ورغم أن إعادة الهيكلة الإدارية بعيدة نسبياً عن إعادة الهيكلة المالية مما يدفعنا لعدم التوسع فيها، ولكننا نختصر في أن ذلك يمكن أن يتم بواحدة أو أكثر مما يلي: إعادة دراسة استراتيجيات الانتاج بغرض تحسين الانتاج وخفض تكاليفه.إعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية وخفض تكاليف التسويق.إعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فاعليتها وخفض تكاليف عنصر العمل. زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية.خفض التكاليف الادارية. دراسة التخلص من الأنشطة والمجالات غير الاقتصادية.